

باب النفقات

حديث هند إن أبا سفيان رجل مسيك

متن

بَابُ النَّفَقَاتِ . عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ { جَاءَتْ هِنْدُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِبَاءً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُذِلَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُعَزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَيْضًا وَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بَعِيرٌ إِذْنِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقِي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ { ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ { رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي ، وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذَهُ مِنْ مَالِهِ بَعِيرٌ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ حُجَاتٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ ، وَيَكْفِي بَنِيكَ { .

شرح

بَابُ النَّفَقَاتِ . الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ . عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ { جَاءَتْ هِنْدُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ خِبَاءً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُذِلَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُعَزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَيْضًا ، وَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بَعِيرٌ إِذْنِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقِي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ { . (فِيهِ) قَوَائِدُ :

(الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ بَلْفِظِ مُسِيكٌ ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيِّ قِصَّةُ الْخِبَاءِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ ، وَمِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخِي الرَّهْرِيِّ ، وَلَفِظُ يُونُسَ ، وَابْنُ أَخِي الرَّهْرِيِّ فَقَالَ لَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ كُلُّهُمْ عَنْ الرَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الْأَيْمَنُ السَّنَّةُ خَلَا التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَلَفِظُ مُسْلِمٍ { رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذَهُ مِنْ مَالِهِ بَعِيرٌ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ حُجَاتٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ ، وَيَكْفِي بَنِيكَ { فَأَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ أَحْضَرَ مِنْ هَذَا .

(**التَّائِبَةُ**) (هُنْدُ) هِيَ بِنْتُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ رَوْحِ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرَ بْنِ حَرْبٍ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِنَسَبِهَا فِي رِوَايَةِ لِلشَّيْخَيْنِ ، وَفِي لَفْظِهَا وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ الصَّرْفُ ، وَعَدَمُهُ .

(**التَّالِثَةُ**) قَوْلُهَا مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ خِبَاءٌ يَكْسِرُ الْحَاءَ الْمُعْجَمَةَ مَمْدُودٌ كَذَا رَوَيْتَاهُ عَنْ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ أَهْلِ خِبَاءٍ ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ " أَهْلٌ " فِي رِوَايَتِنَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (يَذَلُّهُمْ) إِنْ صَحَّ حَدِّقَهُ فِي رِوَايَتِنَا ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي بَعْدَهَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِنْ أَرَادَتْ بِهِ نَفْسَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَثُرَتْ عَنْهُ بِهَذَا ، وَأَكْبَرَتْهُ عَنْ مُحَاطَتِهِ وَتَعْيِينِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ **بِأَهْلِ الْخِبَاءِ** أَهْلَ بَيْتِهِ ، وَالْخِبَاءُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ مَسْكَنِ الرَّجُلِ ، وَدَارِهِ انْتَهَى . وَقَالَ فِي الْمَشَارِقِ هُوَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِ الْعَرَبِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ يَكُونُ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ شَعْرٍ ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ . وَقَالَ الْفَرُطِيُّ أَيُّ أَهْلِ بَيْتٍ كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ ، وَسُمِّيَ الْبَيْتُ خِبَاءً لِأَنَّهُ يُخَبُّ مَا فِيهِ ، وَالْخِبَاءُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ تَقُولُ خَبَاتَ الشَّيْءَ خَبْنًا وَخِبَاءً انْتَهَى . وَفِي الْمُحْكَمِ عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ أَصْلُهُ مِنْ خَبَاتَ خِبَاءً قَالَ : وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّ الْخِبَاءَ أَصْلُهُ الْهَمَزُ إِلَّا هُوَ بَلْ قَدْ صَرَّحَ بِخِلَافِ ذَلِكَ انْتَهَى قَالَ الْفَرُطِيُّ ، وَوَصَفُ هِنْدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَاءَ لَهَا فِي الْكُفْرِ ، وَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَعْضُ أَهْلِ بَيْتِهِ ، وَمَا آتَتْ إِلَيْهِ خَالَتُهَا لَمَّا أَسْلَمَتْ ، تَذَكَّرَ لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهَا بِمَا أَنْقَذَهَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَبِمَا أَوْصَلَهَا إِلَيْهِ ، وَتَعْظِيمِ لِحُرْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلِتَبْسِطِ فِيمَا تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُ ، وَلِتُرْوَلَ الْأُمُّ الْقُلُوبِ لِمَا كَانَ مِنْهَا يَوْمَ أُحُدٍ فِي شَأْنِ حَمْرَةَ وَعَيْرِ ذَلِكَ .

(**الرَّابِعَةُ**) قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ أَيُّ سَتْرِيْدَيْنِ مِنْ ذَلِكَ وَيَتِمَّكُنُ الْإِيمَانَ مِنْ قَلْبِكَ ، وَيَزِيدُ حُبَّكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِقَوَى رُجُوعِكَ عَنْ بَعْضِهِ . وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظِ أَضَ يَبْيِضُ أَيْضًا إِذَا رَجَعَ ، وَفِي هَذَا بُشْرَى لَهَا بِقُوَّةِ إِيْمَانِهَا وَتَمَكِّنِهِ وَمَنْقَبَتِهَا لَهَا بِذَلِكَ .

(**الْحَامِسِيَّةُ**) قَوْلُهَا (إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ **رَجُلٌ مَسِيكٌ**) **أَيُّ شَحِيحٌ** كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، وَالشَّحُّ عِنْدَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ أَعْمٌ مِنَ الْبُحْلِ ، وَقِيلَ الشَّحُّ لَأَزْمٍ كَالطَّبْعِ ، وَصُيِّبَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ بِوَجْهَيْنِ حَكَاهُمَا الْقَاضِي عِيَّاضٌ (أَحَدُهُمَا) مَسِيكٌ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَتَخْفِيفُ السَّيْنِ ، وَالثَّانِي بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ السَّيْنِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : وَكَانُوا يَرَجِّحُونَ فَتْحَ الْمِيمِ ، وَالْآخَرَ جَائِزٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ كَمَا قَالُوا : شَرِيْبٌ وَسَكِيْرٌ ، وَالْأَوَّلُ أَيْضًا مِنْ أُنْبِيَّةِ جَمْعِ الْمُبَالَغَةِ ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ : وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَشْهُرُ فِي رِوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ : وَلَمْ تُرَدْ أَنَّهُ شَحِيحٌ مُطْلَقًا قَدْ تَدَمُّهُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا وَصَفَتْ مَعَهَا قَائَتُهُ كَانَ يُهْتَرُ عَلَيْهَا ، وَعَلَى أَوْلَادِهَا كَمَا قَالَتْ لَا يُعْطِينِي وَبَنِي مَا يَكْفِينِي ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْبُحْلِ مُطْلَقًا فَقَدْ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ هَذَا مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ لِأَنَّهُ يَرَى غَيْرَهُمْ أَحْوَجَ مِنْهُمْ ، وَأَوْلَى لِيُعْطِيَ غَيْرَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ كَانَ بَخِيلًا قَائَتُهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِهَذَا .

فائدة ذكر الإنسان بما يكرهه

(السَّادِسَةُ) فِيهِ جَوَازُ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَكْرَهُهُ إِذَا كَانَ لِلِاسْتِيفَاءِ وَالنَّسْكِ وَتَحْوِهِمَا ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُبَاحُ فِيهَا الْغَيْبَةُ .

فائدة سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم

(السَّابِعَةُ) وَفِيهِ جَوَازُ سَمَاعِ كَلَامِ الْأَجْنَبِيَّةِ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ وَالْحُكْمِ ، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا ، وَهَذَا إِذَا أُنْ بُدِّلَ عَلَيَّ أَنَّ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ أَوْ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِثْلَ الْمَنْعِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ عَوْرَةٌ .

فائدة نفقة الزوجة

(الثَّامِنَةُ) فِيهِ وَجُوبُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى تَقْدِيرِهَا بِالْإِمْدَادِ فَقَالَ عَلَى الْمُوَسِّرِ كُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ ، وَعَلَى الْمُعْسِرِ مُدٌّ ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ مُدٌّ وَنِصْفُ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِنَا ، وَفِي مُحْتَضَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَقَدَّرَ مَالِكٌ الْمُدَّ فِي الْيَوْمِ ، وَقَدَّرَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَيَتَيْنٌ وَنِصْفًا فِي الشَّهْرِ إِلَى ثَلَاثٍ لِأَنَّ مَالِكًا بِالْمَدِينَةِ وَابْنُ الْقَاسِمِ بِمِصْرَ ، وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ .

(التَّاسِعَةُ) اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ عَلَى اعْتِبَارِ النَّفَقَةِ بِحَالِ الْمَرْأَةِ ، وَأَوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى (مَا يَكْفِيكَ) لَكِنْ عَارِضَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ } فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ حَالِ الرَّوْجِ ، وَقَدْ اُخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَدَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلِيُّ إِلَى اعْتِبَارِ حَالِهِمَا مَعًا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَصَافِ مِنَ الْحَنَفِيِّينَ قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَعَلَيْهِ الْقَنَوِيُّ ، وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى اعْتِبَارِ حَالِ الرَّوْجِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ مِنَ الْحَنَفِيِّينَ .

فائدة نفقة الأولاد

(الْعَاشِرَةُ) وَفِيهِ وَجُوبُ نَفَقَةِ الْأَوْلَادِ وَأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَى ذَلِكَ الْفَقْرُ فَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْعَيْنِيِّ ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ الصَّغْرُ ، وَالرَّمَانَةُ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيهِ خِلَافٌ وَمَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ اعْتِبَارُهُ .

فائدة نفقة خادم المرأة

(**الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ**) قَالَ الْخَطَّابِيُّ اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وُجُوبِ **نَفَقَةِ خَادِمِ الْمَرْأَةِ** عَلَى الرَّوْحِ قَالَ : وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ رَئِيسٌ فِي قَوْمِهِ وَبِتَعَدُّ أَنْ يَتَوَهَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْتَعَ زَوْجَتَهُ بِفَقْتِهَا ، وَيُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي نَفَقَةِ خَادِمِهَا فَأُضِيفَ ذَلِكَ إِلَيْهَا إِذْ كَانَتْ الْخَادِمُ فِي ضَمَنِهَا وَمَعْدُودَةً فِي جُمْلَتِهَا انْتَهَى . وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ إِجَابُ نَفَقَةِ خَادِمِ الزَّوْجَةِ ، وَيَهِي قَالَ الْأَيْمَنُ الْأَرْبَعَةَ ، وَاعْتَبَرَ الشَّافِعِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ فِي إِجَابِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُخْدَمُ مِثْلَهَا عَادَةً أَوْ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِمَرَضٍ ، وَاعْتَبَرَ الْحَنَفِيُّ أَنْ يَكُونَ الرَّوْحُ مُوسِرًا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ أَكْثَرِ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُفْرَضُ لِخَادِمَيْنِ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى أَحَدِهِمَا لِمَصَالِحِ الدَّخْلِ وَإِلَى الْآخَرِ لِمَصَالِحِ الْخَارِجِ ، وَاخْتَلَفَ الْمَالِكِيُّ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ . (تَالِثًا) إِنَّ طَالِبَهَا بِأَحْوَالِ الْمُلُوكِيَّةِ لَزِمَهُ ، وَخَالَفَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي إِجَابِ نَفَقَةِ الْخَادِمِ ، وَقَالَ لَيْسَ عَلَى الرَّوْحِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى خَادِمِ لِرِزْقِهِ ، وَلَوْ أَنَّهُ ابْنُ الْخَلِيفَةِ ، وَهِيَ بِنْتُ خَلِيفَةٍ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ لَهَا بِمَنْ يَأْتِيهَا بِالطَّعَامِ وَالْمَاءِ مُهَيَّئًا مُمَكِّنًا لِلْأَكْلِ عُدُوهٌ وَعَشِيَّةٌ ، وَمَنْ يَكْفِيهَا جَمِيعَ الْعَمَلِ مِنَ الْكَنْسِ وَالْقَرِيشِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيهَا بِكِسْوَتِهَا كَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ قَالَ : وَلَمْ يَأْتِ نَصُّ قَطُّ بِإِجَابِ نَفَقَةِ خَادِمِهَا عَلَيْهِ .

فائدة له على غيره حق ، وهو عاجز عن استيفائه

(**الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ**) أُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ حَقٌّ ، وَهُوَ عَاجِزٌ **عَنْ اسْتِيفَائِهِ** يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ قَدْرَ حَقِّهِ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ وَمَتَعَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ ، وَحَكَى الدَّوْدِيُّ الْقَوْلَيْنِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ لِأَنَّ مَنَزِلَ الشَّحِيحِ لَا يَجْمَعُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَسَائِرِ الْمَرَافِقِ الَّتِي تَلْزِمُهُ لَهُمْ ثُمَّ أُطْلِقَ الْإِذْنُ لَهَا فِي أَخْذِ كِفَايَتِهَا وَكِفَايَةِ أَوْلَادِهَا مِنْ مَالِهِ ، وَبَدَّلَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلَهَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، وَأَنَّهُ لَا يُدْخِلُ عَلَى بَيْتِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي .

فائدة إطلاق الفتوى

(**الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ**) فِيهِ جَوَازُ **إِطْلَاقِ الْفَتْوَى** ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ تَعْلِيلُهَا بِبُتُوتِ مَا يَقُولُهُ الْمُسْتَفْتَى ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمُفْتَى أَنْ يَقُولَ إِنْ تَبَتَّ كَأَنَّ الْحُكْمَ كَذَا ، وَكَذَا بَلَّ يَجُوزُ لَهُ الْإِطْلَاقُ كَمَا أُطْلِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ لَا

بَأْسَ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ ، وَهَذِهِ الْإِبَاحَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَفَطًا فَهِيَ مُقَيَّدَةٌ مَعْنَى فَكَاثُهُ قَالَ إِنْ صَحَّ مَا ذَكَرْتِ فَحُذِي .

فائدة للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم

(الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) فِيهِ أَنَّ لِلْمَرْأَةَ مَدْخَلَ فِي كِفَالَةِ أَوْلَادِهَا وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِ أَبِيهِمْ قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا امْتَنَعَ الْآبُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْوَلَدِ الصَّغِيرِ أَوْ كَانَ غَائِبًا إِذَنْ الْقَاضِي لِأَمِّهِ بِالْأَخْذِ مِنْ مَالِ الْآبِ أَوْ الْإِسْتِيفْرَاضِ عَلَيْهِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَى الصَّغِيرِ بِشَرْطِ أَهْلِيَّتِهَا لِذَلِكَ ، وَلَهَا الْإِسْتِفْلَالُ بِالْأَخْذِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِذْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِفْتَاءً ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا سَنَبِّهُهُ فَإِنْ فُلْنَا كَانَ قِضَاءً فَلَا يَجُوزُ لِعَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي .

فائدة اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد

(الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ) فِيهِ اعْتِمَادُ الْعُرْفِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَحْدِيدٌ شَرْعِيٌّ قَالَ النَّوَوِيُّ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ ، وَعَبْرَهُمْ مِنَ الْمُتَكْرِمِينَ لَهُ لَفَطًا الْأَخْذِينَ لَهُ عَمَلًا أَنْتَهَى . وَقَوْلُهُ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ النَّوَوِيُّ وَالْقُرْطُبِيُّ أَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا حَرَجَ ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ أَيُّ لَا تُنْفِقِي إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ لَا حَرَجَ إِذَا لَمْ تُنْفِقِي إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ (قُلْتُ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقْدِيرُهُ لَا تُنْفِقِي إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة القضاء على الغائب

(السَّادِسَةُ عَشْرَةَ) اسْتَدَلَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَالْحَطَّابِيُّ ، وَعَبْرُهُمَا عَلَى جَوَازِ الْقِضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ حِكَايَتِهِ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ عَنْ جَمَاعَاتٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَعَبْرَهُمْ ، وَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِضَاءِ كَانَتْ بِمَكَّةَ ، وَكَانَ أَبُو سُفْيَانَ حَاضِرًا بِهَا ، وَبَشَّرَ الْقِضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ أَنْ يَكُونَ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ أَوْ مُسْتَتِرًا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ أَوْ مُتَعَرِّزًا ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّرْطُ فِي أَبِي سُفْيَانَ مَوْجُودًا فَلَا يَكُونُ قِضَاءً عَلَى الْغَائِبِ بَلْ هُوَ إِفْتَاءٌ ، وَفِي كَوْنِ إِذْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذِهِ الْقِضَاءِ إِفْتَاءً أَوْ قِضَاءً وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ إِفْتَاءٌ أَنْتَهَى . وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ لَكِنَّهُ قَالَ فِي الْقِضَاءِ فِي الْغَائِبِ ، وَاحْتَجَّ الْأَصْحَابُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَنْعِهِ الْقِضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ بِقِضَاءِ هُنْدٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ قِضَاءً مِنْهُ عَلَى رَوْجِهَا أَبِي سُفْيَانَ ، وَهُوَ غَائِبٌ أَنْتَهَى . وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقِضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ إِلَّا أَنَّ عَنِ مَالِكٍ قَوْلَيْنِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي الرَّبَاعِ ثُمَّ إِنَّ الْقِضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ ، وَلَا يُفْضَى عَلَيْهِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُفْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .

فائدة للقاضي أن يحكم بعلمه

(السابعة عشر) استدلَّ به أيضًا البخاريُّ والخطابيُّ عليَّ أنَّه يجوزُ للقاضي أن يحكم بعلمه بناءً على أنَّه قصاءٌ قال: **وذلك أنَّه لم يكلفها البيِّنة فيما ادَّعته من ذلك إذ كان قد علم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما بيئتهما من الرُّوحية ، وأنه كان كالمُسْتَفِيضِ عندهم بخلُ أبي سُفيانٍ أتتهى ، والأظهرُ من قولِي الشافعيِّ جوازُ القِصَاءِ بِالْعِلْمِ فِي غَيْرِ خُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ،** والأشهرُ عن أحمدَ مَنعُهُ إلا في عدالةِ الشهودِ وجرِّهم . وقال المالكيُّ لا يحكم بعلمه مطلقًا إلا أن يكونَ بعدَ الشروعِ في المحاكمةِ فيه قولانِ فلو حكَم بعلمه في غيره ففي فسخه قولان ، وأما ما أقرَّ به في مجلسِ الخُصومةِ فحكَم به فلا يَنْقُضُ فلو أنكرَ بعدَ إقراره فقال مالكٌ وابنُ القاسمِ لا يحكم بعلمه ، وقال ابنُ المَاجشونِ وسخَّونُ يحكم فلو أنكرَ بعدَ أن حكَم لم يُفدُه على المشهورِ ، ومن العجيبِ جَمعُ البخاريِّ والخطابيِّ ، وغيرَهما بيَّنَ هَذَا الاستِدلالَ ، والذي قبله وبيَّنَ الاستِدلالَ به عليَّ مسألةِ الظفرِ لا يكونُ إلا على الفتوى ، وهذان : الاستِدلالُ على القِصَاءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَعَدِّرٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة المرأة لا يجوز لها أن تأخذ من مال

(الثامنة عشر) قال أبو العباس الفُرطبيُّ فيه أنَّ **المرأةَ لا يجوزُ لها أن تأخذَ من مالِ زوجها شيئًا بغيرِ إذنه** قلَّ ذلك أو كثرَ قال : وهذا لا يَخْتَلَفُ فيه (قلت) لكن لا يتعيَّنُ في ذلك الأذنُ الصريحُ فيجوزُ التصرُّفُ فيما تقومُ القرائنُ على المُسامحةِ به .

(التاسعة عشر) فيه جوازُ **خروجِ المرأةِ من بيتها لحاجتها** إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رِضاؤه به .

حديث اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول

متن

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { **الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ** } زَادَ الْبُخَارِيُّ (تَقُولُ الْمَرْأَةُ إِذَا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِنَّمَا أَنْ تُطَلَّقَنِي ، وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي ، وَيَقُولُ الْإِنُّ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ يَدْعُنِي ، فَقَالَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ لَا ، هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ) .

شرح

الْحَدِيثُ الثَّانِي ؛ وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { **الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ** } . (فِيهِ) قَوَائِدُ :

(**الأولى**) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ (**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ عَنِّي**) **الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ** ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ إِذَا أَنْ تُطْعِمَنِي [أَوْ تُطَلَّقَنِي] ، وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي ، وَيَقُولُ الْإِنُّ أَطْعِمْنِي إِلَى مَنْ يَدْعُنِي ، فَقَالُوا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَالَ لَا هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ) ؟ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو دَاوُدَ الْمَوْقُوفَ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِيهِ قَبِيْلُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَنْ يَعْوَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ امْرَأَتُكَ تَقُولُ أَنْفِقْ عَلَيَّ أَوْ طَلَّقْنِي ، وَعَبْدُكَ يَقُولُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي ، وَابْنُكَ يَقُولُ إِلَى مَنْ تَدْرِي ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ رَفَعَ ذَلِكَ ، وَلَفْظُهُ فَقِيلَ مَنْ أَعُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ امْرَأَتُكَ مِمَّنْ تَعُولُ تَقُولُ أَطْعِمْنِي وَإِلَّا قَارْفِنِي ؛ خَادِمُكَ يَقُولُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي ، وَوَلَدُكَ يَقُولُ إِلَى مَنْ تَبْرِكُنِي ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ الْجُمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ رَوَيْتَاهُمَا خَاصَّةً فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ عَنْ الرَّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ **خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ عَنِّي** ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ .

(**الثانية**) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) فَمَعْنَاهُ (بِمَنْ تُمَوِّنُ) وَبَلَرْمُكَ تَفَقُّهُ مِنْ عِيَالِكَ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلْيَكُنْ لِلْأَجَانِبِ يُقَالُ عَالَ الرَّجُلُ عِيَالُهُ يَعُولُهُمْ وَأَعَالَهُمْ وَعِيْلَهُمْ إِذَا قَامَ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ قُوْتٍ وَكِسْوَةٍ وَغَيْرِهِمَا قَالَ فِي الْمُحْكَمِ : وَعِيَالُ الرَّجُلِ الَّذِينَ يَتَكَفَّلُ بِهِمْ ، وَقَالَ فِي الْمَشَارِقِ : هُمْ مَنْ يُقَوِّتُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ وَلَدٍ وَرَوْجَةٍ .

فائدة النفقة على العيال

(الثالثة) فيه إيجاب النفقة على العيال ، وفيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم ، وفيه الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية .

(الرابعة) ترجم النسائي في سننه بعد رواية هذا الحديث على تفسيره ، وأورد فيه حديث ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار ، قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجتك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر } ، ورواه ابن حبان في صحيحه هكذا ، ورواه أبو داود ، وابن حبان ، والحاكم في مستدركه ، وصححه بتقديم الولد على الزوجة ، وقال الخطابي في الكلام عليه هذا الترتيب إذا تأملته علمت أنه صلى الله عليه وسلم قدم الأولى فالأولى ، والأقرب فالأقرب ، وهو أنه أمره أن يبدأ بنفسه ثم بولده لأن الولد كبضعته فإذا صيغه هلك ولم يجد من يتوب عنه في الإنفاق عليه ثم تلت بالزوجة ، وأخرجها عن درجة الولد لأنه إذا لم يجد ما يتفق عليها فارق بينهما ، وكان لها من يمونها من زوج أو ذي رحم تحب نفقتها عليه ثم ذكر الخادم لأنه يباع عليه إذا عجز عن نفقته ، وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي ، وإذ قد اختلفت الرويتان ، وكلاهما من رواية ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة فيصائر إلى الترجيح ، وقد اختلف على حماد بن زيد ، فقدم السفياتان ، وأبو عاصم النبيل ، وروح بن القاسم عن حماد ذكر الولد على الزوجة ، وهي رواية الشافعي في المسند ، وأبي داود والحاكم في المستدرک وصححه ، وقدم الليث ويحيى القطان عن حماد الزوجة على الولد ، وهي رواية النسائي ، وعند ابن حبان والبيهقي ذكر الرويتين معاً ، وهذا يقتضي ترجيح رواية تقديم الولد على الزوجة انتهى . والذي أطبق عليه أصحابنا الشافعية كما قاله الرافعي والنووي تقديم الزوجة على الولد لأن نفقتها أكد فإنها لا تسقط بمضي الزمان ولا بالإعسار ولأنها وحيت عوصاً لكن اعترضه إمام الحرمين بأن نفقتها إذا كانت كذلك كانت كالديون ، ونفقة القريب في مال المفلس تقدم على الديون ، وخرج لذلك احتمالاً في تقديم القريب ، وأبده بهذا الحديث ، وهو وجه حكاة المتولي في التهمة أن نفقة الولد الطفل تقدم على نفقة الزوجة ، وقد عرفت أن الخطابي منى عليها في شرح هذا الحديث ، وعلمه بما سبق ، والله أعلم .

(الخامسة) قد يدخل في قوله ، وأبدأ بمن تعول كل من يمونه الإنسان ، وإن لم تكن نفقته واجبة عليه ، ويوافقه تفسير صاحب المحكم العيال ، ويوافقه كلام الإمام الشيخ تقي الدين السبكي في قسم الصدقات فإنه قال الظاهر أن المراد بالعيال من تلزمه نفقته ، ومن لا تلزمه ممن تقضي المروءة والعادة بقيامه بنفقته ممن يمكن صرف الزكاة إليه من قريب حُر

وَعَيْرِهِ ، وَكَذَا الزَّوْجَةُ لِأَنَّ تَفَقُّتَهَا أَكْثَرُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَبَّتَا فَإِنَّهَا تَحِبُّ يَوْمًا فَيَوْمًا ،
وَلَوْ جُعِلَتْ مِنْ سَهْمِ الْعَارِمِينَ فِي فِي تَمْيِيزِ تَصِيْبِهَا مِنْهُ وَتَصِيْبِهِ مِنْ سَهْمِ
الْمَسَاكِينِ عُسْرٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْأَخْذِ بِصِفَتَيْنِ ، وَفِي إِفْرَادِ كُلِّ بِالصَّرْفِ مِنْ عَيْرِ
تَبَعَةِ عُسْرٍ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مِسْكِينَةً ، وَلَهَا وَلَدٌ لَوْ كَانَتْ مُوسِرَةً لَزِمَهَا تَفَقُّتُهُ فَهُوَ
مِنْ عِيَالِهَا .

فائدة الإيثار بقوته أو قوت عياله

(السَّادِسَةُ) قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ **الْإِيثَارِ بِقُوْتِهِ أَوْ قُوْتِ عِيَالِهِ** لِمَا
فِي ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْبِدَاءَةِ بِمَنْ يَعُولُ ، وَأَقْوَى
مِنْ ذَلِكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا
أَنْ يُصَيِّعَ مَنْ يَقُوْتُ } ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ لَكِنْ صَحَّحَ
فِي الرَّوْضَةِ جَوَازَ الْإِيثَارِ بِقُوْتِهِ دُونَ قُوْتِ عِيَالِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ ، وَلَا
يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الصِّيَافَةِ الْقَضْلُ عَنْ تَفَقُّتِهِ وَتَفَقُّتِ عِيَالِهِ لِتَأَكُّدِهَا وَكَثْرَةِ الْحَثِّ
عَلَيْهَا قَالَ : وَلَيْسَتْ الصِّيَافَةُ صَدَقَةً ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ
الَّذِي نَزَلَ بِهِ الصِّيْفُ فَأَطَعَمَهُ قُوْتِ صَبِيَانِهِ لِكِنَّهُ خَالَفَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
فَقَالَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهَا عَيْرٌ وَاجِبَةٌ ، وَأَجَابَ عَنْ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّ
الصَّبِيَانَ لَمْ يَكُونُوا مُحْتَاجِينَ لِلْأَكْلِ ، وَإِنَّمَا طَلَبُوهُ عَلَى عَادَةِ الصَّبِيَانِ فِي
الطَّلَبِ مِنْ عَيْرٍ حَاجَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .